المحور الأول : الايطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

لقد زاد الوعي بضرورة الاهتمام والعناية بموضوع الاقتصاد الدولي وتنظيمه في العصر الحديث خاصة بعد الكساد الكبير الذي شهده العالم في الثلاثنيات من القرن 20، ومن جهة أخرى ازداد وعي دول العالم بأهمية هذا الموضوع بعد الحرب العالمية 2 وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى مدى لضمان رفاهية الجميع ، وقد شهد العالم ما بعد الحرب العالمية 2 أكبر تنظيم لشؤون الاقتصاد الدولية حيث تجلى ذلك في مختلف المنظمات التي تم انشائها –البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة-.

أولا: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الإقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية .

ولا نكون مبالغين إذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات،تصنف العلاقات الاقتصادية بوجه عام إلى قسمين رئيسيين[1]:

1. **العلاقات الاقتصادية الوطنية** ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام ، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محظ.

2. **العلاقات الاقتصادية الدولية** : وهو نمط ثان من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات ويدعوا ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية .

وهكذا فالعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات دولتين او مجموعة دول، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري او نتيجة لحركية عناصر الانتاج (العمل ، راس المال ،التكنولوجيا و

---

[1]-بوبيبة نبيل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid=ZGVmYXVsdGRvbWFpbnx1bmlzcDIxfGd4OjU4MTkxNTBjMTEyZDAyODM، أطلع عليه يوم 2020/02/20 على الساعة 18:00.

التنظيم)، وبالتالي يمكن القول ان تبادل السلع والخدمات ، وانسياب رؤوس الاموال ، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا للدول تعد أمورا أساسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

ومن المهم القول أن الاقتصاد الدولي يعالج كذلك العلاقات بين الاقطار والتشابك الناتج هام جدا للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم.[2]فالاقتصاد الدولي يفسر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فيها التبادل الدولي للسلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة وحركة الصرف الأجنبي ، وتفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها. [3]وبالتالي **فالاقتصاد الدولي** هو الإطار الذي يجمع المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، فيهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية.....الخ.

ويسعى **الاقتصاد الدولي** لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج، بمعنى أخر أن هدفه دراسة بنية وتحليل أثر التدفق الدولي للسلع و الخدمات و رؤوس الاموال على رفاهية المستهلكين المحليين ودراسة طبيعة السياسات الإقتصادية الواجب اتباعها لتنظيم هذه التدفقات بما يتماشى ومصلحة الإقتصاد الوطني. ويمكن القول انه يهتم بدراسة العولمة بمفهومها الاقتصادي.

تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية (الاقتصاد الدولي)، يوما بعد يوم ، نظرا للأثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في اطار هذه العلاقات، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي ، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الأخر، وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة، وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم .[4]

حيث أن هناك أسباب عديدة وراء الإهتمام المتزايد بالعلاقات الاقتصادية الدولية اهمها خروج الدول عن قاعدة الذهب ، المشكلات والتطورات المرتبطة بالإقتصاد الدولي ، ظهور المؤسسات والمنظمات المالية الدولية وكذلك قيام التكتلات الإقتصادية الدولية والأسواق المشتركة و الإتحادات الجمركية والمؤسسات التجارية الدولية، وأكثر من هذا وذاك، وبعد إنهيارالنظام الاشتراكي بزوغ مايسمى بعولمة الاقتصاد.

ثانيا :أوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية (الدولية):

جرت العادة أن يتوقف العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية عند مجموعة من الفوارق بينهما أهمها[5]:

---

[1]-لم يذكر الكاتب، **مادة العلاقات الاقتصادية الدولية**، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، ص1، مقال منشور على الموقع: https://cpos.tu.edu.iq/psd/electronic-lectures ، أطلع عليه يوم 20120/03/17 على الساعة 15:15.

[2]-حمو طارق ، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مركز الدراسات الكردية، العراق، 2018، ص1.

[3]-هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص19.

[4]-حمو طارق ، مرجع سابق، ص1.

[5]- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة-دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2010/2000**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012،ص ص 96-99.

1. الاختلاف في طبيعة الأسواق :

وهو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

ا. الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة: كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة...و هو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات وبالتالي ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات؛

ب. انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية فالبعد الجغرافي وما ينتج ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند إنتقالها من دولة إلى دولة أخرى، وإن كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل والمواصلات في عصرنا كما أن إنتقال السلع والخدمات من بلد إلى آخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات عن طريق التجارة الدولية؛بالنسبة للحواجز السياسية نجد منها : التعريفات الجمركية ، تصاريح الاستيراد.....إلخ، أما الحواجز الإدارية فمنها الشهادات الصحية لخلو السلع من الآفات والملوثات، شهادة الجودة والمواصفات وغيرها.[1]

ج. **تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية** حيث تسود الأسواق العالمية منافسة كبيرة نتيجة لكبر عدد المتعاملين فيها عكس السوق المحلية التي يتسم عدد المتعاملين فيها حتى رغم تعددهم بالمحدودية والتقارب في المستوى، وعليه فعند خروج المتعامل للتعامل في السوق العالمية عليه تكييف سياسته السعرية والتسويقية بما يتناسب وطبيعة هذه السوق ذات مرونة طلب معينة ومختلفة عن السوق المحلية ، وقد يكون عليه اتباع سياسة التمييز في الأسعار أي بيع السلعة بأسعار تختلف عن الأسعار الوطنية وذلك نتيجة لجملة الحواجز الادارية والسياسية والاقتصادية التي تتعرض لها السلعة لدى انتقالها من حدود الدولة إلى الدول المختلفة.[2]

2. اختلاف الوحدات السياسية :

تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا محال تختلف من مجتمع لآخر.

3. الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية:

لكل دولة سياساتها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية، نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.

---

[1]- رقية حساني، **اقتصاد دولي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية كلاسيك- غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[2]-المرجع السابق.

وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي وبذلك فإنهم قد يمتنعون أحيانا عن شراء بعض السلع الأجنبية حتى ولو كان سعرها أرخص من السلع المحلية إذا ما رأو في ذلك دعما للصناعة الوطنية.

4. قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال :

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية، ويترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال(عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها بسعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق.و بالنسبة للأرض فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به. أما على المستوى الدولي فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة لأخرى وقد تمنعها،هذه الحواجز قد تكون قانونية (مثل القيود التي ترد على إنتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى)أو اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدولة الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي أو ثقافية مثل الاختلاف في اللغة أو العادات والتقاليد الذي يعرقل حركة العمل والتنقل أو إعلامية مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدول الأجنبية إلى ما غير ذلك، ومع ذلك فإن الاقتصاديين المحدثين يرون أن عوامل الإنتاج لديها نوع من القدرة على الإنتقال من دولة لأخرى وإن لم يكن ذلك بنفس السهولة التي يحدث هذا داخل الدولة الواحدة، فالفارق إذن هو في الدرجة قبل أي شيئ آخر وعلى أية حال فإن هذا الفارق في الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا وخارجيا يعد كافيا لوجود اختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية .

5. الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية :

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، ولهذا السبب تبرز المشكلات الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن وبالتالي تنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية ، وثمة أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية إصدار العملة أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين الداخلية والخارجية ، فالبنوك على سبيل المثال لا تتشدد كثيرا في منح القروض والتسليفات لتمويل عمليات التبادل الداخلية، في حين تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية.